الأمم المتحدة

E/2025/L.23

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
22 July 2025
Arabic
Original: English

دورة عام 2025

25 تموز/يوليه 2024 – 30 تموز/يوليه 2025

البند 19 (و) من جدول الأعمال

المسائل الاقتصادية والبيئية: الإدارة العامة والتنمية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس المجلس، لوك باهادور ثابا (نيبال)، بناء على مشاورات غير رسمية

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الرابعة والعشرين

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراريه 28/2023 المؤرخ 25 تموز/يوليه 2023، و 16/2024 المؤرخ 23 تموز/يوليه 2024، وإلى القرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالإدارة العامة والتنمية، التي أكد فيها أن الخدمات المقدمة إلى المواطنين ينبغي أن تكون في صميم العملية الرامية إلى إحداث تحول في الإدارة العامة، وأنّ تحقيق التنمية المستدامة على جميع الصعد يقوم على أسس منها اتّباع نهج في الحوكمة قائم على الفعالية والشفافية والمشاركة والمساءلة، ووجود إدارة عامة تتسم بالجدارة المهنية والمسؤولية الأخلاقية والقدرة على الاستجابة وتستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ يشير أيضا إلى الإعلان السياسي الذي اعتمده المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود تحت رعاية الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2023[(1)] وإلى ميثاق المستقبل الذي اعتمدته الجمعية العامة في 22 أيلول/سبتمبر 2024[(2)]،

وإذ يؤكد من جديد أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030[(3)]هي خريطة طريقنا الشاملة لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، والتغلب على التحديات العالمية المتعددة والمترابطة التي نواجهها وتأمين مستقبل أفضل للأجيال الحالية والمقبلة،

(1) قرار الجمعية العامة 1/78، المرفق.

(2) قرار الجمعية العامة 1/79.

(3) قرار الجمعية العامة 1/70.

وإذ ينوه بدور لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في إسداء المشورة السياساتية وتقديم التوصيات البرنامجية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل المتصلة بالحوكمة والإدارة العامة، وبأهمية عمل اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030 ومتابعتها،

1 - ***يحيط علما*** بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الرابعة والعشرين[4]، ويعرب عن تقديره للعمل الذي أنجزته اللجنة فيما يتعلق بمنظور الحوكمة والمنظور المؤسسي بشأن النهوض بحلول مستدامة وشاملة للجميع ومرتكزة على العلم والأدلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تبعا لموضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2025؛

2 - ***يدعو*** اللجنة إلى مواصلة وضع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في صلب أعمالها، ومواصلة إسداء المشورة إلى المجلس بشأن السبل التي يمكن من خلالها للإدارات العامة أن تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأن تجري استعراضات للتقدم المحرز صوب تحقيقها؛

3 - ***يرحب*** بمساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ويؤكد مجددا أن مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب ينبغي أن يكون أحد المبادئ الأساسية للإدارة العامة، ويحيط علما بالإجراءات التحويلية الرئيسية الخمسة التي أوصت بها اللجنة لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والمشار إليها باسم "نهج العمل الخماسي الأركان"[5]؛

منظور الحوكمة والمنظور المؤسسي بشأن النهوض بحلول مستدامة وشاملة للجميع ومرتكزة على العلم والأدلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

4 - ***يسلّم*** بأن تنفيذ خطة عام 2030، في وقت تمثل فيه تحديات عالمية متعددة ومترابطة وتقوض السمات الأساسية للعولمة، يستلزم بشكل عاجل إدخال تحسينات قصيرة الأجل وطويلة الأجل على حد السواء في مجال تقرير السياسة العامة بالاستناد إلى الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، وكذلك التزاما ثابتا بتعزيز إقامة مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع؛

5 - ***يشجع*** الحكومات على إدماج رؤية طويلة الأجل للمجتمع في تخطيطها لأهداف التنمية المستدامة ورصدها لها وإبلاغها عنها، وفي استعراضاتها الوطنية الطوعية للتقدم المحرز نحو عام 2030، وعلى المعالجة الشاملة للمشاكل المعقدة الكامنة وراء الأزمات، بما يكفل ألاّ تعيق إدارة الأزمات التنفيذ المستمر لأهداف التنمية المستدامة؛

6 - ***يحثّ*** الحكومات على تعزيز العمل على الوفاء بالالتزامات المتعلقة بخطة عام 2030، والنهوض بالتنفيذ الفعال للحلول المستدامة والمرنة والمبتكرة، بوسائل منها الدمج المنهجي لتقييمات الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للسياسة العامة في جميع مجالات صنع القرار، وتعزيز استراتيجيات وإجراءات الحوكمة المتعددة المستويات سعيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومضاعفة الجهود لتعزيز الوعي بأهداف التنمية المستدامة ضمن سياق الخطط الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك على نطاق الحكومة بأسرها والمجتمع برمته؛

7 - ***يشجع*** المؤسسات العامة على جميع المستويات على تعزيز حلول مستدامة وشاملة للجميع ومرتكزة على العلم والأدلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بسبل منها التحول العاجل نحو التفكير

(4) *الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2025، الملحق رقم 24* (E/2025/44).

(5) انظر E/C.16/2025/2.

والعمل النُظميين الشاملين، وسد الثغرات في التحليل المنهجي للتفاعلات عبر مجالات السياسة العامة، وتعزيز الظروف التي تمكن العلماء من إجراء بحوث مستقلة عالية الجودة والمشاركة بفعالية في عمليات السياسة العامة، وتعزيز القيادة التحويلية التي تؤكد على بناء التحالفات والتمسك بالقيم الاجتماعية والمعايير الأخلاقية العالية؛

8 - ***يسلّم*** بأن تسريع تنفيذ خطة عام 2030 على جميع المستويات يستلزم حلولا أكثر تكاملا لتحقيق رؤية وأهداف خطة عام 2030 المندرجة ضمنها، فضلا عن دولة قادرة على جميع المستويات، ويشجع البلدان على تصميم وتنفيذ استراتيجيات وطنية متكاملة لبناء المؤسسات تعالج الثغرات الهامة في القدرات على نطاق الحكومة ككل؛

9 - ***يعرب عن قلقه*** إزاء محدودية القدرة في العديد من البلدان على التنبؤ بالتحديات المتنوعة الناشئة عن الصدمات المتعددة وعلى بناء القدرة على الصمود في مواجهتها، ويدعو إلى الارتقاء السريع بوظائف الحوكمة الاستباقية وإدارة المخاطر في الحكومة وإدماجها في آليات التنسيق المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة على أعلى مستوى؛

10 - ***يشدد*** على أن التنفيذ الفعال لخطة عام 2030 يتطلب تعزيز التعاون المتعدد الأطراف القائم على التضامن والمسؤولية المشتركة والمساءلة المتبادلة، ولا سيما في ضوء تزايد المخاطر العابرة للحدود والترابط العالمي، ويدعو إلى زيادة الجهود الرامية إلى دعم ما يجري على الصعيدين الوطني والدولي من عمليات للتبادل بين الأقران والتعلم من الأقران بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، وذلك بوسائل منها التعاون مع الشبكات الدولية القائمة؛

11 - ***يكرر التأكيد*** على أنّ القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد أمام العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، ويشجّع الحكومات على تعزيز الجهود الرامية إلى بناء المؤسسات الشاملة للجميع التي تعزز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لجميع شرائح المجتمع، وتقليص أوجه عدم المساواة باتباع سياسات وتدخلات كلية متمحورة حول الإنسان تلبي احتياجات أشد الناس فقرا وهشاشة، على سبيل الأولوية؛

12 - ***يؤكد من جديد*** ضرورة إدخال تحسينات عملية مستمرة على قدرات الحوكمة على المستويين الوطني ودون الوطني من أجل تحقيق خطة عام 2030 وغيرها من الاتفاقات الدولية، ويشجع الحكومات على جميع المستويات على تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة[6]، التي أقرها المجلس في قراره 12/2018 المؤرخ 2 تموز/يوليه 2018، على جميع المؤسسات العامة ودعما لتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة الاختلاف الموجود في هياكل الحوكمة وفي الواقع على المستويين الوطني ودون الوطني وفي القدرات ومستويات التنمية ومع احترام السياسات والأولويات الوطنية؛

13 - ***يشجع*** اللجنة على مواصلة تحديد واستعراض المبادئ التوجيهية التقنية والتجارب ذات الصلة لتفعيل المبادئ على المستويين الوطني ودون الوطني، بما في ذلك من المنظورات القطاعية، وعلى مواصلة إشراك مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأوساط المهنية والأكاديمية المعنية على نحو شامل للجميع، وبالتعاون مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة؛

(6) *الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2018، الملحق رقم 24* (E/2018/44)، الفصل الثالث، الفرع باء، الفقرة 31.

14 - ***يلاحظ مع التقدير*** العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال تعزيز نظم الحوكمة في التحول إلى التنمية المستدامة ومعالجة أوجه الترابط والتآزر والمفاضلات بين أهداف التنمية المستدامة، بما يعزز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

15 - ***يلاحظ بقلق*** أن العديد من الحكومات غير مهيأة بما يكفي لمواجهة ظواهر الحرارة الشديدة التي تفرض ضغطاً متزايداً على الحياة وسبل العيش والبنية التحتية في العديد من البلدان، ويشجع الحكومات على المستويين الوطني ودون الوطني على تقديم الدعم المؤسسي والسياساتي للتخفيف من آثار الحرارة الشديدة وتعزيز جهود التكيف، مع التركيز على حماية الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة، بما يشمل النساء والأطفال وكبار السن والنازحين والمقيمين في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان؛

16 - ***يقر*** بأن المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات تضطلع بدور مهم في ضمان شفافية ومساءلة نظم الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة، ويشجع المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة على وضع مبادئ توجيهية أخلاقية وتشغيلية واضحة لاستخدام نظم الذكاء الاصطناعي من قبل أعضائها، ومساعدة المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات الأقل تقدما في إنشاء تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ووضع نهج مشتركة للتدقيق في استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة؛

17 - ***يشجع*** الحكومات، وخاصة بالنظر إلى الضغوط القوية على الميزانية، على اتباع نهج شامل لإصلاح الإدارة المالية العامة والتعجيل بوتيرة العمل المبذول لزيادة الشفافية والمشاركة المتكافئة في عملية الميزنة وفي الإشراف عليها، وإنشاء أطر شفافة ومستدامة لتنظيم الشراء العام باعتبارها أداة استراتيجية لتوطيد التنمية المستدامة والحد من ممارسات الفساد وتعزيز مصداقية الميزانية وضمان الاستخدام السليم للتمويل المخصص لحالات الطوارئ والإشراف عليه بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة؛

18 - ***يشجع أيضا*** الحكومات على إدماج الالتزامات بأهداف التنمية المستدامة في العمليات المتعلقة بالميزنة والشؤون المالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني وذلك باعتماد ممارسات لرصد استخدام الموارد المالية العامة والإبلاغ عنه وتقييمه دعماً للأهداف، من قبيل إعادة تنظيم الميزانيات، بناءً على البرامج والأنشطة، وتحديد وتتبع المساهمات في الميزانية لكل هدف من هذه الأهداف على حدة، حسب الاقتضاء؛

19 - ***يقر*** بأن وجود قوة عاملة متخصصة وماهرة في القطاع العام ضروري للحكومات لأداء مجموعة واسعة من الوظائف وتقديم الخدمات العامة بما يتماشى مع الخطط والأهداف الوطنية في مجال التنمية المستدامة، ويشجع المخططين الوطنيين ولجان الخدمة المدنية وإدارات الموارد البشرية وغيرها من الجهات على اتخاذ خطوات لمواءمة قدرات القوة العاملة ومهاراتها مع الاحتياجات المتطورة، وجذب العمال في القطاع العام من جميع الأعمار والخلفيات والاحتفاظ بهم على نطاق الحكومة وفي مختلف الفئات المهنية، مع تعزيز التوازن الجغرافي والتوازن بين الجنسين، وتعزيز حوار اجتماعي واسع النطاق بين جميع أصحاب المصلحة بهدف تعزيز أحد الدوافع الأساسية للعمال في القطاع العام وتسريع تنفيذ خطة عام 2030؛

20 - ***يحيط علماً*** بتنقيح معايير التميُّز للتعليم والتدريب في مجال الإدارة العامة لعام 2025، ويدعو مدارس ومعاهد الإدارة العامة إلى استكمال مناهجها الدراسية لتعكس التطورات الجديدة الحاصلة في مجال الإدارة العامة استناداً إلى جملة أمور منها الالتزام بقيم الوظيفة العامة، وتعميم مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، وتعزيز التحول الرقمي؛

21 - ***يلاحظ مع بالغ القلق*** تأثير التحديات المنتشرة على نطاق واسع في مجال الصحة النفسية في البلدان الخارجة من نزاعات على الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة وتقديم الخدمات العامة، ويشجع

الحكومات على إدماج استجابات فعالة وشاملة للجميع لتلبية احتياجات الأفراد في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي ضمن الجهود المبذولة على الصعيدين المحلي والمجتمعي، حسب الاقتضاء؛

المتابعة

22 - ***يطلب*** إلى اللجنة أن تتدارس، في دورتها الخامسة والعشرين المقرر عقدها في الفترة من 13 إلى 17 نيسان/أبريل 2026، موضوع دورة المجلس لعام 2026 وللمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2026 وأن تقدم توصيات بشأنه، وأن تسهم في استعراض تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، مع إيلاء الانتباه على نحو خاص للطابع المتداخل لجميع هذه الأهداف؛

23 - ***يدعو*** اللجنة إلى أن تواصل إسداء المشورة بشأن النُهج والممارسات المتعلقة بالمؤسسات والسياسات والترتيبات لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، آخذة في الاعتبار أن السياقات والحالات المحددة للبلدان تختلف اختلافا كبيرا، وكذلك إسداء المشورة بشأن كيفية جعل المؤسسات قادرة على الصمود وفعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع؛

24 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يأخذ هذا القرار في الاعتبار بشكل كامل فيما يتعلق بأعمال المنظمة، بما في ذلك عند معالجة الثغرات في البحوث والتحليلات وعند الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء في مجال تنمية القدرات بهدف بناء مؤسسات قادرة على الصمود وفعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، وذلك في إطار سعيه إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

25 - ***يطلب أيضا*** إلى الأمين العام أن يواصل تشجيع ودعم الابتكار والامتياز في سلك الخدمة العامة في مجال التنمية المستدامة، وذلك من خلال جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة؛

26 - ***يطلب كذلك*** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار ومتابعته من خلال الأساليب المكرسة لعمل اللجنة.